

وزارة المالية

نموذج رقم (٤٠) لجان

لجان الطعن الضريبي

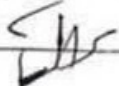
(موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول)

إعلان بقرار لجنة الطعن

اللجنة : ١٩	قطاع : ١	رقم الطعن	١٧٦٨	سنة	٢٠١٨
لمسند /	اشرف سعد دنياي وشركاه (شركة بروفشنالز للأجهزة المكتبية)				
لعنوان /	٩٠ ج شارع احمد عرابي - ميدان سيفنكس - جيزة				
رقم الملف /	٥/٥٦٢/١٩٢/١٠				

يوم	شهر	سنة	٦	١١	٢٠١٩
شرف بإبلاغ سيادتكم بأن لجنة الطعن قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ :			على الوجه الآتي :		
تحديد :			الأرباح التجارية عن السنوات ٢٠٠٩		

للدخول الحو كما هو موضح بالقرار المرفق
بإعداد - محاسب الحسابات المحسوبة
١١/١٢/٢٠١٩

رسل مع هذا صورة من القرار المذكور		
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .		
رئيس اللجنة	المستشار	
		
يوم	شهر	سنة
بإرفاقه :		

صورة مرسلة إلى مأمورية ضرائب	العجوزة و المهندسين
لتأ لها بقرار لجنة الطعن، ومرفق معه صورة القرار المذكور للعلم وإجراء اللازم.	
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .	

رئيس اللجنة	المستشار
يوم	شهر
سنة	
رياً في :	



وزارة المالية
لجان الطعن الضريبي
القطاع الأول
اللجنة رقم (١٩)

بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة بالعنوان (١٥) ش منصور _ لافلوطي _ القاهرة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٦
برئاسة السيد الأستاذ المستشار / محمد محمد دبركي الشامي
(نائب رئيس مجلس الدولة)

وعضويه كل من

الأستاذ/رمضان عبد العاطي السيد ابو زينه

الأستاذ / محمد محمود محمد السيد

المحاسب والأستاذ / محمود حسين محمد

المحاسب والأستاذ / احمد عبد العزيز القنودر

أمينا للمسر السيدة /حنان عادل علي

صدر القرار التالي

في الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٠١٨

المقدم من الطاعن / اشرف سعد دنياي وشركاه (شركة بروفنثالز للاجهزة المكتبية)

التشاط : توريدات العلف : ٥/٥٦٢/١٩٢/١٠

العنوان : ٩٠ ج شارع احمد عرابي - ميدان سلفكس - جيزة

السنوات : ٢٠٠٩

ضد تقديرات / مأمورية ضرائب العجوزة والمهندسين

الواقعات

تلخص واقعات النزاع المائل حسبما يتضح من اوراق الملف أن

المحاسبة السابقة عن سنة ٢٠٠٤ بصافي ربح غير نهائي ٢٢١٠ ج

الكبان القانوني :- شخص اعتباري

الاقراءات الضريبية :- مقدم عن سنة ٢٠٠٩ كما يلي :-

١٧٢٢٥٦٥ ج	من . الإيرادات
١٢٤٧٧١١ ج	ت . المبيعات

ج ٤٨٥٨٥٤	مجمّل الرّيح
ج ٣٤٨٧٢٩	المصروفات
ج ١٣٧١٢٥	صافي الرّيح المحاسبي
ج ٤٨٠٩	+ الاهلاك المحاسبي
ج ١١٧٧٧	+ اضافات اخري
ج ١٥٣٧١١	اجمالي الرّيح المحاسبي
ج ٨٣٩٢	- الاهلاك الضريبي
ج ١٤٥٣١٩	صافي الرّيح الضريبي

تم الاخطار بنماذج ٣١ ، ٣٢ فحص

تم الاطلاع على اقرارات ضرائب المبيعات بالحاسب الالي وجاء قيمة المشتريات المحلية ١٠٤٢٣٦٧ ج

والمبيعات ١٦٦٦٧٩١ ج عن سنة ٢٠٠٩

وتم الاطلاع على تقارير الخصم والاضافة بالحاسب الالي وجاء قيمة التعاملات بمبلغ ٩٤٦٨١٦.٣٤ ج

والمحصل تحت حساب الضريبة ٦٢٩٧.٩٥ ج عن سنة ٢٠٠٩

معينة في ١٠/١٠/٢٠١٣ ملخصها :-

مقر النشاط مغلق وافاد حارس العقار ان الشركة تركت المقر منذ فترة ولا يعلم المقر الجديد

وقد حددت المامورية صافي ربح سنة ٢٠٠٩ طبقا لمذكرة الفحص المعتمدة كما يلي :-

ج ١٧٣٣٥٦٥	الايادات طبقا للاقرار
ج ٩٤٦٨١٦.٣٤	الايادات طبقا للخصم والاضافة
ج ١٠٠٠٠٠	الايادات طبقا للمادة ٩٠٠
ج ٤٦٨٣١٠	مخزون اخر المدة = $\frac{١٠٠}{٧٠} \times ٣٢٧٨١٧$ ج
ج ٣٢٤١٦٩١	اجمالي الايرادات
	التكاليف والمصروفات
ج ٣٢٤١٦٩١	صافي الرّيح

وتم الاخطار بنموذج ١٩ ض في ٢٦/٣/٢٠١٥ وتم الطعن في ٢٨/٣/٢٠١٥ طبقا لمخضر الاطلاع المرفق

ونظرا لعدم الفصل في النزاع تم احواله الي اللجان الداخلية المشكلة وفقا للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والتي احواله

بنورها الي لجان الطعن الضريبي وتورد القطاع الاول برقم ٢٥٢١٣ بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٣ وقيد امام اللجنة

بالطعن المائل

رأس

صد



وتحدد لنظرة جلسة ٢٠١٩/٩/٢٥ واربد الاعلان مؤشرا عليه اعلن وقررت اللجنة التاجيل لجلسة ٢٠١٩/١٠/٢٣ لاعادة الاعلان واربد الاعلان مؤشرا عليه اعلن وقررت اللجنة حجز الطعن للقرار لجلسة اليوم

اللجنة

بعد الاطلاع علي أوراق الملف المعروض ومستنداته ودراستها والمداولة قانونا وحيث ان الطعن قد استوفى اوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا .

وفي الموضوع

وحيث وردت الاعلانات مؤشرا عليها اعلن اكثر من مرة وحيث ان تأشيرة موظف البريد هي تأشيرة رسمية لها حجيتها التي لا يمكن انكارها او دحضها الا بالطعن عليها بالطريق الذي رسمه القانون طبقا لاحكام النقض وحيث ان اللجنة تلتزم بمراعاة الاصول والمبادئ العامة لاجراءات التقاضي وتطبيقا لاحكام المادة ١٢١ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمادة ١٤٠ من اللائحة التنفيذية المعدلة بقرار وزير المالية رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٠٧ يتم الفصل في الموضوع في ضوء عريضة الطعن على نموذج ١٩ ض وحيث ان المأمورية لم ترفق عريضة الطعن لذلك تقرر اللجنة بحث الطعن جملة وتفصيلا وهو طعن عام وشامل طبقا لاحكام النقض (طعن ١١٢٨٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٣/١٢/٢٥)

وحيث ان الطاعن قدم الاقرار الضريبي عن سنة النزاع ولم يقدم المستندات المؤيدة له بالمخالفة لنص المادة ٨٢ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الامر الذي اعطي الحق للمأمورية في اجراء الربط التقديري للضريبة من واقع البيانات المتاحة طبقا لنص المادة ٩٠ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥

وحيث ان الحالة تقديرية بحثة تختلف فيها وجهات النظر ورغبة من اللجنة في عدم اطالة امد النزاع خاصة وان المأمورية غالت بعض الشئ في التقديرات وحيث ان ايرادات الاقرار الضريبي تشمل ايرادات الخصم والاضافة وان في المحاسبة عليها مرة اخري يشكل ازدواج ضريبي وعليه تقرر اللجنة في اعتمادها ضمن ايرادات الاقرار وبالنسبة لقيام المأمورية بتحويل مخزون آخر المدة الي ايرادات بافتراض قيام الطاعن ببيعه وهو يمثل مخزون اول المدة للسنة التالية طبقا للاسس المحاسبية المتعارف عليها والمعمول بها لذلك قررت اللجنة استبعاد مخزون آخر المدة من المحاسبة وحيث ان المأمورية قدرت ايرادات طبقا للمادة ٩١ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الا انها غالت فيها بعض الشئ تقرر اللجنة تخفيضها الي ٢٠٠٠ ج وعليه تقرر اللجنة ايراد ايرادات عن سنة ٢٠٠٩ = ١٧٣٣٥٦٥ ج + ٢٥٠٠٠ ج = ١٧٥٨٥٦٥ ج

وحيث ان المأمورية خالفت من التزام عنصرى الايرادات والمصروفات وعدم تصوير وجود احدهما دون الآخر ولم تحتسب تكاليف او مصروفات وعليه قررت اللجنة احتساب نسبة صافي ربح قدرها ١٠% تجب كافة

التكاليف والمصروفات وذلك مراعاة لرقم الاعمال ونوع النشاط

وعليه تكون التعديلات عن سنة ٢٠٠٩ النزاع كما يلي :-

صافي ربح النشاط = ١٧٥٨٥٦٥ ج $\times$ ١٠% = ١٧٥٨٥٠ ج

فلهذه الأسباب

قررت اللجنة قبول الطعن شكلا .

وفي الموضوع :- بتخفيض صافي ربح سنة النزاع كما يلي :-

سنة ٢٠٠٩ لمبلغ (١٧٥٨٥٠ ج) مائة وخمسة وسبعون الف وثمانمائة وخمسون جنيها

ويخطر طرفي النزاع بصورة رسمية من القرار

أمين السر
ص

اللجنة
المستشارية
لجان المظن الشريف
محمد دبركي الشامي
(نائب رئيس مجلس الدولة)
ر

